مناخ الاستثمار في الدول العربية
2004

حقوق النشر محفوظة للمؤسسة
ويسمح بالاقتباس شريطة ذكر المصدر

الناشر

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
The Inter-Arab Investment Guarantee Corporation

ص.ب: 23568 الصفاة 13096 دولة الكويت
هاتف: 4844500 (965) - فاكس: 4835489 (965)
الموقع الشبكي www.iaigc.org
البريد الإلكتروني info@iai.org.kw

قائمة المحتويات

تقديم	11
الجزء الأول مكونات مناخ الاستثمار في الدول العربية	13
مقدمة	14
المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية	14
مكونات مناخ الاستثمار في الدول العربية	16
أولا – التطورات السياسية	16
1.1 الأوضاع الداخلية	16
2.1 العمل العربي المشترك	18
3.1 العلاقات العربية البينية	19
4.1 العلاقات العربية مع دول الجوار	20
5.1 العلاقات العربية – الدولية	20
6.1 الصراع العربي – الإسرائيلي	21
ثانيا – التطورات الاقتصادية الكلية	23
1.2 النمو الاقتصادي	23
2.2 التوازن الداخلي	23
3.2 التوازن الخارجي	24
4.2 مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم)	25
5.2 أسعار الصرف	25
6.2 أسواق المال العربية	26
ثالثا – تدفقات الاستثمار والتجارة	29
1.3 الاستثمار	29
1.1.3 الاستثمارات العربية البينية (تقديرات 2004)	29
2.1.3 الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (تقديرات 2004)	31

3.1.3 الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (بيانات 2003)	33
2.3 التجارة	38
1.2.3 التجارة العربية الخارجية (تقديرات 2004)	38
2.2.3 التجارة العربية البينية (تقديرات 2004)	40
3.2.3 التجارة العربية البينية (بيانات 2003)	40
4.2.3 قوائم أكبر المصدرين والمستوردين عالميا 2004	42
5.2.3 التجارة العربية الخارجية في الخدمات 2004	43
رابعا – التطورات التشريعية والاقتصاد الجديد	46
1.4 التطورات المرتبطة بتحسين مجمل البيئة التشريعية	46
1.1.4 التشريعات المرتبطة بالاستثمار	47
2.4 تطورات الاقتصاد الجديد	48
1.2.4 الجهود القطرية	49
2.2.4 ملامح مجتمع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2003	51
خامسا – الجهود الترويجية للاستثمار	53
1.5 الجهود القطرية	53
1.1.5 مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة	53
2.1.5 مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	53
3.1.5 الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	53
4.1.5 الفرص المعروضة للاستثمار	54
5.1.5 القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	54
6.1.5 الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى	55
7.1.5 المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة	55
8.1.5 مجهودات الترويج الأخرى	56
2.5 الجهود الترويجية الإقليمية	57
3.5 الجهود الترويجية الدولية	59

1.3.5 الرابطة الدولية لهيئات تشجيع الاستثمار (وايبا)	59
2.3.5 الأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد)	60
3.3.5 منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)	66
4.3.5 الشبكة الأورومتوسطية لوكالات إنعاش الاستثمار (انيما)	70
5.3.5 الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (ميجا)	72
6.3.5 مكتب الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي (فياس)	74
7.3.5 لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)	77
8.3.5 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (أوسيد)	78
4.5 جهود ترويجية من خلال شركات خاصة	81
1.4.5 شركة IBM–Plant Location International	81
2.4.5 شركة OCO Consulting	83
3.4.5 شركة A. T. Kearney	85
4.4.5 شركة GDP Global Development	88
5.4.5 شركات خاصة أخرى	89
5.5 دور منظمات المجتمع المدني	90
سادسا – وضع الدول العربية في المؤشرات الدولية والإقليمية	92
1.6 التقويم الائتماني السيادي	92
2.6 مؤشرات تقويم المخاطر القطرية	95
1.2.6 المؤشر المركب للمخاطر القطرية	95
2.2.6 مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية	95
3.2.6 مؤشر الانستيتيوشنال انفستور للتقويم القطري	96
4.2.6 مؤشر وكالة دان اند براديستريت للمخاطر القطرية	97
5.2.6 مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية	97
3.6 مؤشرات دولية مختارة	98
1.3.6 مؤشر الحرية الاقتصادية	98

2.3.6 مؤشر الشفافية	98
3.3.6 مؤشر العولمة	99
4.3.6 مؤشر التنافسية العالمي	99
5.3.6 مؤشر الضبابية	100
6.3.6 مؤشر التنمية البشرية	100
7.3.6 مؤشر فقر المياه	101
8.3.6 مؤشر الاستدامة البيئية	102
4.6 وضع الدول العربية في قاعدة بيانات (بيئة أداء الأعمال) 2004	102
1.4.6 مكون تأسيس الكيان القانوني للأعمال في القطر	103
2.4.6 مكون قانون العمل	104
3.4.6 مكون تسجيل العقار	105
4.4.6 مكون الحصول على الائتمان	105
5.4.6 مكون حماية المستثمر	106
6.4.6 مكون إنفاذ العقود	107
7.4.6 مكون إفلاس الشركة	107
8.4.6 نظرة عامة	108
سابعا- محور التقرير **مبادرات الإصلاح ومؤشرات الإدارة الرشيدة في الدول العربية**	109
1.7 مبادرات الإصلاح	109
1.1.7 المبادرة العربية للإصلاح	109
2.1.7 مبادرة "مجموعة الدول الثمان الكبرى G8"	110
3.1.7 إعلان الإسكندرية	112
4.1.7 إعلان صنعاء	113
5.1.7 برنامج الإدارة الرشيدة (صلاح الحكم) في الدول العربية	114
2.7 مؤشرات الإدارة الرشيدة 2004	116

1.2.7 مؤشر المشاركة السياسية والمساءلة	118
2.2.7 مؤشر الاستقرار السياسي	119
3.2.7 مؤشر فعالية الحكومة	120
4.2.7 مؤشر البيئة الإجرائية	121
5.2.7 مؤشر سيادة القانون	122
6.2.7 مؤشر محاربة الفساد	123
الجزء الثاني **نظرة حول التطورات الاقتصادية والاستثمارية وصناعة الضمان عالميا وأنشطة المؤسسة**	125
أولا- الأداء الاقتصادي العالمي	126
ثانيا – تقديرات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	128
1.2 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد)	128
2.2 صندوق النقد الدولي	135
3.2 البنك الدولي	137
4.2 معهد التمويل الدولي	138
5.2 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)	138
6.2 الوكالة اليابانية للتجارة الخارجية (Jetro)	140
ثالثا - تطور صناعة الضمان عالميا	141
رابعا- موجز أنشطة المؤسسة	148
1.4 عمليات الضمان	148
2.4 الأنشطة المكملة والخدمات المساندة لنشاط الضمان	149
الملحـــق	151
أولا- الجداول	151
جدول (1): المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار للدول العربية عام 2004	152
جدول (2): معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية	153
جدول (3): مؤشر سياسة التوازن الداخلي (عجز أو فائض الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	154

جدول (4): مؤشر سياسة التوازن الخارجي (عجز أو فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	155
جدول (5): مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم)	156
جدول (6): أسعار الصرف في الدول العربية لعامي 2003 و 2004	157
جدول (7): بيانات أسواق المال في الدول العربية لعامي 2003 و 2004	158
جدول (8): الاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال عامي 2003 و 2004	159
جدول (9): التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال عام 2004	160
جدول (10): توزيع الاستثمارات العربية البينية وفق الأقطار المصدرة والأقطار المضيفة لعام 2004	161
جدول (11): الاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال الفترة (1995 – 2004)	162
جدول (12): التدفقات التراكمية للاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها خلال الفترة (1985 – 2004)	163
جدول (13): الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة وفق القطر المضيف خلال عامي 2003 و 2004	164
جدول (14): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال الفترة (1995 – 2003)	165
جدول (15): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية خلال الفترة (1995 – 2003)	166
جدول (16): حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا خلال الفترة (1995 – 2003)	167
جدول (17): التجارة العربية الخارجية والبينية لعام 2004	168
جدول (18): التجارة العربية البينية خلال الفترة (1997 – 2003)	169
جدول (19/أ): قائمة أكبر (30) دولة مصدرة في العالم في تجارة السلع (عام 2004)	170
جدول (19/ب): قائمة أكبر (30) دولة مستوردة في العالم في تجارة السلع (عام 2004)	171
جدول (19/ج): قائمة أكبر (30) دولة مصدرة في العالم في تجارة الخدمات (عام 2004)	172
جدول (19/د): قائمة أكبر (30) دولة مستوردة في العالم في تجارة الخدمات (عام 2004)	173

جدول (20): التجارة العربية الخارجية في الخدمات التجارية لعامي 2003 و 2004	174
جدول (21): ملامح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2003	175
جدول (22): ملخص الجهود الترويجية في الدول العربية لعام 2004	176
جدول (23): التقويم السيادي الموحد للدول العربية حتى نهاية كانون أول (ديسمبر) 2004	177
جدول (24): وضع الدول العربية في مؤشرات المخاطر القطرية الدولية لعام 2004	178
جدول (25): ترتيب الدول العربية في عدد من المؤشرات الدولية المختارة لعام 2004	179
جدول (25/أ): بيئة أداء الأعمال (1) تأسيس الكيان القانوني للأعمال في القطر	180
جدول (25/ب): بيئة أداء الأعمال (2) مكون قانون العمل	181
جدول (25/جـ): بيئة أداء الأعمال (3) مكون تسجيل العقار	182
جدول (25/د): بيئة أداء الأعمال (4) مكون الحصول على الائتمان	183
جدول (25/هـ): بيئة أداء الأعمال (5) مكون حماية المستثمر	184
جدول (25/و): بيئة أداء الأعمال (6) مكون إنفاذ العقود	185
جدول (25/ز): بيئة أداء الأعمال (7) مكون إفلاس الشركة	186
جدول (26): جدول تجميعي لمؤشرات قاعدة البنك الدولي (لبيئة أداء الأعمال) 2004	187
ثانيا - الملاحق	189
ملحق 1: مبادرات الاقتصاد الجديد لعام 2004	190
الملاحق 1/2 – 14/2: الجهود الترويجية القطرية لعام 2004	191
ملحق 3: المواقع الشبكية لهيئات ترويج الاستثمار في الدول العربية	205
ملحق 4: قائمة هيئات ترويج الاستثمار العربية الأعضاء في (وايبا)	206
ملحق 1/5: مكونات ودليل مؤشرات المخاطر القطرية	207
ملحق 2/5: مكونات ودليل مؤشرات دولية مختارة	210
ملحق 6: المؤشرات الدولية الواردة في التقرير وعناوين مواقعها الشبكية	213

بسم الله الرحمن الرحيم

تقـديـم

يسر **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار** أن تقدم لدولها الأعضاء تقرير **مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2004**، وهو المسح السنوي العشرون لمناخ الاستثمار في الدول العربية.

واستمرارا للنهج الذي أرساه التقرير السابق لعام 2003 فإن تقرير هذا العام يستعرض التطورات العالمية المرتبطة بالأداء الاقتصادي وحركتي الاستثمار والتجارة، والمكونات الرئيسية لمناخ الاستثمار في الوطن العربي متضمنة التطورات السياسية والمؤشرات الاقتصادية وأسواق المال العربية، والاستثمارات العربية البينية والتطورات التشريعية ومكونات الاقتصاد الجديد، بالإضافة إلى الجهود الترويجية القطرية والإقليمية والدولية، وجزءاً خاصاً يتناول وضع الدول العربية في المؤشرات الدولية.

ويعمد تقرير هذا العام إلى التركيز على محور مستقل يتعلق بمبادرات الإصلاح ومؤشرات الإدارة الرشيدة في الدول العربية بعد أن استعرض التقرير السابق بيئة أداء الأعمال فيها.

وقد استند **التقرير** بصفة رئيسية إلى البيانات التي توافرت للمؤسسة من جهات الاتصال الرسمية في الدول العربية والتي تم استكمالها من البيانات المتضمنة في تقارير المنظمات الدولية ومراكز البحوث والمؤسسات المعنية. وقد لاحظت **المؤسسة** تنامي اهتمام الدول العربية بقواعد البيانات حيث تدخل حاليا ثمان دول عربية في نظامي صندوق النقد الدولي المعمم والخاص لجمع ونشر البيانات. ومن جهة أخرى تنامت جهود التنسيق فيما بين الأجهزة المختصة لتعظيم الإفادة من هذه البيانات الحديثة والدقيقة في التخطيط الاستراتيجي المتوازن للقطر.

كما رصد تقرير هذا العام جوانب تحسن مناخ الاستثمار على صعيد الدول العربية إذ ارتفع المؤشر المركب لمكون المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية للعام الرابع على التوالي إلى 1.08 مقارنة مع 1.01 في عام 2003، وكانت **المؤسسة** قد بدأت في إصدار هذا المؤشر عام 1995، وما زالت تسعى لتطويره لتعظيم الإفادة من دلالاته. كما أن الاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها وفق قاعدة البيانات التي ترصدها **المؤسسة** منذ عام 1985 ارتفعت بما نسبته (53.4%)، إذ بلغت (5.9) مليار دولار عام 2004 مقابل (3.8) مليار دولار عام 2003، بمعدل تدفق سنوي بلغ (1.8) مليار دولار خلال العشرين سنة الماضية. وقد رصدت **المؤسسة** للمرة الأولى من المصادر القطرية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لعام 2004 وسجلت البيانات المتوافرة من 14 دولة عربية استثمارات واردة بلغت نحو16.7 مليار دولار (تدخل ضمنها الاستثمارات العربية المباشرة التي أفادت من قوانين تشجيع الاستثمار لهذه الدول)، وهو رقم

قياسي تسجله الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الوطن العربي منذ البدء برصد هذه الاستثمارات.

وقد واصلت **المؤسسة** جهودها خلال العام لتطوير نظام الضمان العربي وخدماته وترقية الوعي بمزاياه واستخداماته وذلك من خلال تنظيم ملتقيات متخصصة لآليات الضمان والتمويل وبناء شبكة من الشراكات والعلاقات توسع من قاعدة المستفيدين ومزودي الخدمات في إطار الدور المتنامي للمؤسسات والهيئات المالية العربية التي تسعى إلى تعزيز حركة التدفقات الاستثمارية والتبادلات التجارية بين أقطارها لتعميق تكاملها الإقليمي واندماجها في الاقتصاد العالمي. كما عملت **المؤسسة** على تركيز أنشطتها المساندة لجهة إصدار هذا التقرير، والنشرة الفصلية **"ضمان الاستثمار"** والدراسات القطرية ومراجعة جهود الترويج للفرص الاستثمارية، والدخول في مشروع تعريب محتوى الموقع الشبكي للمركز الالكتروني للترويج للاستثمار الأجنبي المباشر بالتعاون مع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (ميجا) بهدف ترسيخ التعاون مع الهيئات الوطنية المعنية بتشجيع الاستثمار في الدول العربية وتعزيز الدعم الفني للكوادر الوطنية العاملة في هذا المجال، كما سعت **المؤسسة** لتفعيل الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية والتوعية بأهميتها.

ويسر **المؤسسة** أن تقدم للمرة الأولى باللغة الانجليزية ملخصا تنفيذيا لتقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2004 على موقعها الشبكي، استجابة لطلبات متكررة من المؤسسات والمنظمات الدولية والغرف العربية – الأجنبية المشتركة.

والله الموفق،،،

فهد راشد الابراهيم
المدير العام

ايار (مايو) 2005

الجزء الأول

مكونات مناخ الاستثمار في الدول العربية

مقدمة:

شهد العام 2004 تواصل التركيز على تطوير بيئة الأعمال كجزء أساسي من عملية تحسين المناخ الاستثماري، وتنامي الجهود الترويجية الجاذبة للاستثمار من تطورات تشريعية وإجرائية، تنويع حوافز وضمانات الاستثمار، تخفيضات وإعفاءات ضريبية وتسجيلية، ترتيبات ثنائية مع دول عربية وأجنبية، إنشاء مناطق حرة ومدن صناعية جديدة مع الاستمرار في تنمية وتطوير المناطق الجهوية والمدن القائمة، تبني تجارب ونماذج اقتصادية ناجحة تعمل بمفهوم تحقيق الجودة الشاملة في الإدارة والإنتاج سعيا للتنافسية العالمية، تعميم الاستفادة من استخدام التطبيقات الحديثة لتكنولوجيا المعلومات، تأسيس وتطوير البنية التحتية الرقمية، السعي لإنشاء قواعد معلومات عربية حديثة ودقيقة في متناول الأطراف المعنية بالاستثمار، توفير دعم اكبر لدور القطاع الخاص كشريك رئيسي في العملية الاقتصادية، تعزيز مبادئ الشفافية ومفهوم الإدارة الرشيدة وسيادة القانون، تنمية الموارد البشرية بمكافحة البطالة والأمية واستيعاب الشباب في العملية التنموية وتعزيز دور المرأة ومحاربة الفقر، إنشاء وزارات لإصلاح القطاع العام والتنمية السياسية والإدارية، ووزارات تعنى بحقوق المرأة، والدخول في مواثيق تعزز حقوق الإنسان، وأخيرا تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تصب في الصالح العام.

ويلخص ما سبق مفهوم مناخ الاستثمار الذي يتكون من مجموعة عوامل تحدد مدى ملاءمة البيئة السياسية والاقتصادية والاستثمارية والتشريعية في القطر ودرجة جاذبيته لاستقطاب وتوطين الاستثمار وتحقيق معدلات تبادلات تجارية متزايدة في الأسواق المفتوحة ترفع بدورها معدل النمو الاقتصادي وتدفعه نحو الاستدامة التنموية التي تصل بالمجتمعات إلى الازدهار وارتفاع مستوى المعيشة.

وقد عمدت **المؤسسة** إلى استعراض مكونات مناخ الاستثمار بإلقاء الضوء على أهم التطورات التي شهدها العام من خلال التعاون مع جهات الاتصال لكافة الدول العربية الأعضاء فيها لتزويدها ببيانات قطرية بشأن المكونات الاقتصادية والتدفقات الاستثمارية والتجارية الخارجية والبينية والتطورات التشريعية والجهود الترويجية إضافة إلى الإفادة من مصادر معلومات دولية وإقليمية في رصد التطورات السياسية وأخرى في تبيان وضع الدول العربية في مؤشرات التقويم السيادي والمخاطر القطرية ومؤشرات مختارة ومؤشرات بيئة أداء الأعمال وأخيراً مؤشرات الإدارة الرشيدة ومبادرات الإصلاح في الدول العربية، التي تدخل في التقرير للمرة الأولى بالنظر إلى تنامي أهميتها ولاستكمال النظرة التقييمية لتوصيف مناخ الاستثمار في الدول العربية ومدى جاذبية دول المنطقة كموقع للاستثمار.

المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية:

طورت **المؤسسة** منذ عام 1995 **مؤشرا مركبا لقياس اتجاه التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار استنادا**

إلى المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تشمل معدل التضخم والتوازن الداخلي والتوازن الخارجي، ويستخدم معدل النمو الاقتصادي لأغراض المقارنة. وتتراوح قيمة المؤشر من 1 نقطة إلى 3 نقاط، وكلما ارتفعت القيمة دل على اتجاه نحو التحسن. وما زال المؤشر يعتمد على البيانات التي تدعى Hard Data ، وسيتم العمل على إدخال مكونات Soft Data في المدى القريب.

وقد تبين من واقع البيانات المتوافرة، أن المؤشر المركب لمناخ الاستثمار لعام 2004 قد ارتفع إلى 1.08 نقطة مقارنة مع 1.01 عام 2003 و 0.9 عام 2002 مما يعني استمرارا في اتجاه تحسن مناخ الاستثمار، الا أنه لم يصل بعد إلى مستواه عام 2000 حول 1.2، ويبين الشكل التالي اتجاهات التحسن والتراجع في الدول العربية وفق مكونات المؤشر المركب.

السنة البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
معدل النمو الحقيقي	–	%2	%4	%2.5	%2.8	%4.2	%3.6	%2.8	%5.3	%5.2
ميزان المالية العامة للناتج المحلي الإجمالي	تحسن في 11 دولة تراجع في 4 دول	تحسن في 10 دول تراجع في 4 دول	تحسن في 11 دولة تراجع في دولة واحدة	تحسن في 5 دول تراجع في 10 دول	تحسن في 8 دول تراجع في 6 دول	تحسن في 14 دولة تراجع في دول 3	تحسن في 7 دول تراجع في 7 دول	تحسن في 9 دول تراجع في 6 دول	تحسن في 14 دولة تراجع في 4 دول	تحسن في 11 دولة تراجع في 6 دول
ميزان الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي	تحسن في 11 دولة تراجع في دولتين	تحسن في 8 دول تراجع في 3 دول	تحسن في 12 دولة تراجع في 7 دول	تحسن في 4 دول تراجع في 7 دول	تحسن في 13 دولة تراجع في دولتين	تحسن في 17 دولة تراجع في دولتين	تحسن في 11 دولة تراجع في 4 دول	تحسن في 15 دولة تراجع في دولة واحدة	تحسن في 12 دولة تراجع في 6 دول	تحسن في 10 دول تراجع في 8 دول
معدل التضخم	انخفض في 4 دول ارتفع في 12 دولة	انخفض في 11 دولة ارتفع في 4 دول	انخفض في 15 دولة ارتفع في 4 دول	انخفض في 7 دول ارتفع في 6 دول	انخفض في 13 دولة ارتفع في 3 دول	انخفض في 5 دول ارتفع في 11 دولة	انخفض في 10 دول ارتفع في 4 دول	انخفض في 4 دول ارتفع في 12 دولة	انخفض في 5 دول ارتفع في 13 دولة	انخفض في دولتين أرتفع في 16 دولة
المؤشر المركب	1.05	1.03	1.1	(0.1)	0.9	1.2	0.7	0.9	1.01	1.08

(انظر الملحق: جدول رقم 1 للنظر في كيفية احتساب المؤشر المركب)

أولا - التطورات السياسية

شهدت الساحة السياسية في الدول العربية خلال العام عدة قضايا منها:

- قرار مجلس الأمن رقم 1559 وما ترتب عليه في لبنان.
- الوضع الأمني في العراق.
- الوضع في إقليم دارفور في السودان.
- استمرار الجمود في عملية السلام في فلسطين.

ويستعرض التقرير التطورات السياسية التي تأثرت بها الدول العربية خلال العام عبر المحاور التالية:

1.1 الأوضاع الداخلية

فقد **الوطن العربي** خلال العام رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة المغفور له **الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان** مؤسس الاتحاد وزعيمه التاريخي وانتخب أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد نجله الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيسا للدولة والاتحاد، كما فقد الوطن العربي رئيس السلطة الفلسطينية المغفور له **الرئيس ياسر عرفات** وتم من بعده انتقال للسلطة للرئيس محمود عباس.

وبالنسبة للأوضاع الداخلية في **العراق**، فقد استمر التراجع في الوضع الأمني خلال العام، وقامت سلطة الائتلاف المؤقتة في نهاية يونيو 2004 بحل مجلس الحكم العراقي ونقل السلطات إلى حكومة عراقية مؤقتة تولت إدارة أمور الحكم لحين إجراء انتخابات مباشرة مطلع عام 2005 وفق قرار مجلس الأمن رقم 1546 الذي حدد مراحل تطور العملية السياسية في العراق ومنها صياغة (دستور دائم) والاتفاق بين القوى السياسية على قانون إدارة الدولة المؤقت ونقل إليها حق التصرف في أموال صندوق التنمية للعراق، وقد طلبت الحكومةالعراقية المؤقتة بقاء القوة متعددة الجنسيات.

كما شهد العام **انتخابات رئاسية** في كل من الجزائر وتونس خلصت إلى التجديد للقيادة الحاكمة في البلدين وقام البرلمان الصومالي المشكل خارج الصومال بسحب الثقة من الرئيس الصومالي وانتخاب رئيس جديد خلفا له، في حين تم تمديد ولاية الرئيس اللبناني لثلاث سنوات أخرى، وفي الأردن أعفي ولي العهد بعد خمس سنوات من توليه المنصب ولم تتم تسمية ولي عهد جديد.

وتم خلال العام إجراء عدة **تعديلات وزارية أو الإعلان عن حكومات جديدة** في كل من الإمارات والبحرين وسوريا ولبنان وليبيا ومصر والأردن وموريتانيا التي شهدت خلال العام محاولتين انقلابيتين فاشلتين.

وعلى صعيد **التوترات العرقية** شهدت سوريا حدوث أعمال شغب في منطقة القامشلي، واستمر الوضع في إقليم دارفور في السودان قائما.

في إطار **المشاركة السياسية للمواطنين** جرت انتخابات لاختيار أعضاء البرلمان في تونس وتم إجراء انتخابات بلدية في لبنان، وفي فلسطين اختار الناخبون الفلسطينيون ممثليهم في المجالس البلدية والمحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة لاول مرة منذ ثلاثة عقود، في حين حددت السعودية جدولا زمنيا لأول انتخابات لاختيار أعضاء المجالس البلدية التي سوف تشهدها المملكة في عام 2005 حيث بوشر في عملية تسجيل الناخبين.

وفي مجال **تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية**، ضمت التشكيلة الجديدة للحكومة اللبنانية لأول مرة وزيرة للصناعة ووزيرة دولة، وفي الإمارات تم تعيين أول وزيرة للتجارة والتخطيط، وفي سلطنة عمان تم تعيين أول وزيرة للتعليم العالي، في حين دخلت تشكيلة الحكومة الأردنية لأول مرة 4 وزيرات للسياحة والثقافة والاتصالات والشؤون البلدية، وحصلت المرأة على 43 مقعدا من أصل 189 مقعدا في الانتخابات البرلمانية التي جرت في تونس خلال العام.

وعلى صعيد **الوفاق الوطني** شهد العام بوادر انفراج نحو التسوية السلمية للحرب الأهلية في السودان التي دامت ما يزيد على عشرين عاما بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب، وتواصلت المفاوضات بين الطرفين بمشاركة الأمم المتحدة والهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (ايقاد)، إذ تم توقيع أخر بروتوكولين من أصل ثمانية **بروتوكولات** وضعت لتنظم عملية السلام.

وعلى صعيد **المجتمع المدني** تنامى خلال العام دور منظمات المجتمع المدني وتعززت مشاركتها في الفعاليات القطرية والإقليمية والدولية لمتابعة القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تهم مواطنيها. وتنامت الدعوات للإصلاح السياسي والاجتماعي والحفاظ على حقوق الإنسان ومنها إعلان الإسكندرية بشأن الإصلاح في الدول العربية وإعلان صنعاء وتأسيس منتدى المستقبل في المغرب في إطار مبادرة الشرق الأوسط الموسع وشمال أفريقيا.

2.1 العمل العربي المشترك

شهد العمل العربي المشترك خلال العام حركة رائدة ونشيطة لتفعليه وتطويره لمواجهة التحديات التي يتعرض لها الوطن العربي :

- عقدت القمة العربية السادسة عشرة في تونس وخرجت بسلسلة من القرارات والبيانات كان من أهمها «إعلان تونس» و «وثيقة العهد والتضامن» و «وثيقة التطوير والتحديث» حيث أكد القادة العرب تمسكهم بالثوابت الدولية فيما يتعلق بالحقوق العربية ودعمهم المطلق للقضايا العربية والتأكيد على أن عملية الإصلاح في العالم العربي يجب أن تكون نابعة من المجتمعات العربية وليس من الخارج.
- أكدت القمة الخامسة والعشرون لدول مجلس التعاون الخليجي التي أطلق عليها (قمة الشيخ زايد) والتي عقدت في المنامة، أهمية التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، وصدر عنها (إعلان المنامة) الذي شدد على أن الجوهر الحقيقي للديمقراطية لا يستورد بل ينبع من الذات وجددت رفضها لتجزئة العراق. ومن جهة أخرى، وقع وزراء داخلية دول مجلس التعاون الخليجي اتفاقا أمنيا لمكافحة الإرهاب وتنسيق العمل الأمني المشترك في المنطقة.
- عقدت الدورتان 73 و74 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية ودورة استثنائية خلال العام خرجت بعدة قرارات منها التأكيد على ضرورة استكمال تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إقرار قواعد المنشأ التفصيلية للسلع الصناعية والزراعية وآلية فض المنازعات وفق أسس وقواعد التوفيق والتحكيم ودور محكمة الاستثمار العربية وتفعيل **الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية**، واتفاقية الإطار العربية للتجارة في الخدمات.
- عقدت الدورة العادية الـ 121 لمجلس الجامعة على مستوى الوزراء والتي خرجت بقرارات أهمها، إحالة وثيقة تطوير الجامعة العربية إلى القمة العربية في تونس، وإرجاء البحث في مبادرات الإصلاح في العالم العربي إلى القمة المقبلة، وإقرار «**الميثاق العربي لحقوق الإنسان**» بعد تحديثه فيما تحفظ العراق على الميثاق، ودعوة المجتمع الدولي إلى إتاحة الوقت الكافي لتمكين الحكومة السودانية من تنفيذ تعهداتها والتزاماتها تجاه حل الأزمة الإنسانية في دارفور ورفض التدخل العسكري أو فرض عقوبات اقتصادية على السودان. كما عقدت الدورة العادية الـ 122 لمجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية في نهاية العام، لبحث الموضوعات المذكورة.
- عقد الاجتماع الـ 35 للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك حيث جرى بحث آليات التعاون مع المنظمات الدولية ومبادرات إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتطوير عمل منظمات ومجالس العمل العربي المشترك المتخصصة، وعقد اجتماع استثنائي لدعم جهود إعادة الاعمار في جنوب السودان والعراق.
- عقدت الدورة الـ 21 لمجلس وزراء الداخلية العرب في تونس واتخذ قرار بتعديل الاتفاقية العربية

لمكافحة الإرهاب، بحيث تتضمن تجريم أعمال التحريض على الجرائم الإرهابية وتجديد الرفض للاستمرار بإلصاق تهمة الإرهاب بالعرب والمسلمين، ودعا الوزراء لدعم وزارة الداخلية العراقية وفق ما تسمح به ظروف كل دولة، ودعم وزارة الداخلية الفلسطينية في إعادة بناء أجهزتها.

- عقد اجتماع طارئ لمجلس الجامعة العربية على مستوى المندوبين وبمشاركة الأمين العام للجامعة العربية لتدارس المبادرة العربية للسلام وتقديمها إلى المجتمع الدولي على أساس إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين يحفظ حقهم في العودة وقيام دولة فلسطينية كاملة السيادة عاصمتها القدس الشريف.
- دعت الدورة الـ 37 لمجلس وزراء الإعلام إلى دعم العمل الإعلامي اللبناني لاستكمال تحرير أراضيه من الاحتلال الإسرائيلي وتبيان المطالب اللبنانية لجهة التمييز بين الإرهاب والمقاومة ومطالبة المؤسسات الإعلامية العربية بالتضامن مع سوريا في مواجهة «قانون محاسبة سوريا».
- درست لجنة سداسية عربية مشروع تطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورفعته إلى القمة العربية في تونس.
- مواصلة تعزيز دور مؤسسات العمل العربي المشترك في دعم الصومال والسودان والعراق وفلسطين.
- عقد اجتماع بين منظمات العمل العربي المشترك ونظرائها من منظمات ووكالات الأمم المتحدة لبحث تنفيذ وتمويل الأهداف التنموية للألفية والتنمية المستدامة في الوطن العربي.
- وقع وزراء خارجية المغرب وتونس ومصر والأردن في الرباط على (اتفاقية أغادير) الهادفة إلى إقامة منطقة للتبادل الحر بين الدول العربية المتوسطية تنفيذا لإعلان أغادير.
- انعقاد الدورة العادية الـ 22 لمجلس وزراء خارجية اتحاد المغرب العربي، والدعوة إلى بذل المزيد لإنجاح مسيرة الاتحاد المغاربي وتعزيز مؤسساته.

3.1 العلاقات العربية البينية

شهدت العلاقات العربية البينية عدة تطورات منها:

- توقيع اتفاقية تتعلق بالإعفاء المتبادل من الرسوم على تبادل النقل البري من قبل اللجنة الاقتصادية الاجتماعية المشتركة اللبنانية – السورية، واتفاقية تتعلق بالتعاون الإداري المتبادل في القضايا الجمركية. وبدأت القوات السورية المتواجدة في لبنان عملية إخلاء لبعض مواقعها في بيروت في عملية إعادة انتشار جديدة للقوات السورية.
- تدشين مشروع سد الوحدة المقام على نهر اليرموك بين الأردن وسوريا.
- توقيع الأردن على اتفاقية مشروع خط الغاز العربي في مرحلته الثانية التي تمتد من ميناء العقبة جنوب الأردن إلى الحدود الأردنية – السورية. كما وافقت دول خط الغاز العربي (مصر والأردن وسوريا ولبنان) على طلب العراق للانضمام إلى الخط.
- انعقاد قمة مصرية – سودانية بهدف تنشيط التبادل التجاري بين البلدين، والتشاور بشأن أزمة

دارفور. وتوقيع اتفاقية بين البلدين تنص على حرية التملك والتنقل والإقامة والعمل.

- توقيع وزيري خارجية السعودية والسودان على مذكرة تفاهم لإقامة لجنة متابعة وتنسيق سياسي بين البلدين.
- توقف بناء الحاجز الإسمنتي بين السعودية واليمن، وتسليم السعودية لليمن خمسة مواقع حدودية بمساحة 40 ألف كلم مربع بموجب معاهدة "جدة" لترسيم الحدود بين البلدين التي وقعت عام 2000.
- إلغاء الأردن للقيود المفروضة على حركة العراقيين القادمين والمغادرين عبر الحدود البرية.
- زيارة الرئيس العراقي إلى دولة الكويت في أول زيارة من نوعها منذ الثمانينيات.
- زيارة رئيس وزراء السلطة الفلسطينية إلى دولة الكويت منهيا نحو 14 عاما من القطيعة الرسمية بين الكويت والقيادة الفلسطينية، وإلى سوريا منهيا بذلك فترة من تدهور العلاقات معها منذ الثمانينيات.

4.1 العلاقات العربية مع دول الجوار

اتسمت علاقات الدول العربية مع دول الجوار بالتحسن والانفراج بوجه عام، فشهد العام موضع التقرير:

- **تحسنا في العلاقات العربية - التركية** تمثلت بقيام كل من الرئيس المصري وملك الأردن والرئيس السوري بزيارة تركيا وبحث سبل التعاون المشترك. وتم التوقيع على اتفاق للتبادل التجاري الحر بين سوريا وتركيا.
- **تحسنا على صعيد العلاقات العربية - الإيرانية**، تم توقيع مذكرة تفاهم بين العراق وإيران للتعاون تقدم بموجبها إيران مساعدات لمد العراق بالطاقة الكهربائية وإعادة تأهيل شبكة الكهرباء العراقية، كما شهدت طهران زيارة للرئيس السوري في حين قام الرئيس الإيراني بزيارة إلى كل من الجزائر والسودان وسوريا.
- تحسنا في العلاقات الثنائية بين الجارتين **اسبانيا والمغرب** والتي شهدت توترا في السنوات السابقة حيث شهد العام قيام رئيس الوزراء الاسباني بأول زيارة له إلى المغرب.

5.1 العلاقات العربية - الدولية

شهدت علاقة الدول العربية بالمجتمع الدولي خلال العام عدة تطورات حيث صدر عن مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة 17 قرارا بشأن أوضاع الدول العربية من أصل 58 قرار صادر عنه خلال العام (شكلت ما نسبته 30%) توزعت إلى 6 قرارات بشأن الوضع في الشرق الأوسط (1578، 1559 1553، 1544،1550، 1525) و5 قرارات بشأن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بخصوص الوضع في السودان (1574، 1569، 1564، 1556، 1547)، وقرارين بشأن كل من الوضع في الصحراء الغربية (1541، 1523) والوضع بين الكويت والعراق (1557، 1538) وقرار واحد بشأن الصومال (1558).

ومن ابرز ما شهده العام:

- تعززت علاقة الدول العربية مع **الاتحاد الأوروبي** إذ تم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وسوريا، وعقد اجتماع بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي في بروكسل للتباحث في الصعوبات التي تعترض مفاوضات اتفاقية الشراكة بين الطرفين، والتي بدأت منذ عام 1990.
- وافقت الدول المانحة في إطار نادي باريس على شطب 80% من ديون العراق أي حوالي 39 مليار دولار، ووفق الاتفاق يعفى العراق فورا من 30% من الديون، ويتم شطب 30% عام 2005 بعد قيام العراق بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، و20% بعد تنفيذ برنامج صندوق النقد الدولي.
- المشاركة العربية الموسعة لأول مرة في معرض فرانكفورت الدولي للكتاب.
- التحضير لقمة عربية مع **دول أمريكا اللاتينية** ستعقد في البرازيل عام 2005 لتعزيز التعاون بين الطرفين في إطار مبادرات تعاون مماثلة (جنوب – جنوب).
- عززت الدول العربية علاقاتها مع **الصين** التي أعلنت عن إقامة منتدى للتعاون المشترك بالتنسيق مع جامعة الدول العربية والقطاع الخاص العربي والصيني تعزيزا للعلاقات بين الطرفين.

6.1 الصراع العربي – الإسرائيلي

دخلت الانتفاضة الفلسطينية عامها الرابع، ولم يشهد العام تطورات ايجابية على صعيد جهود السلام بل واصلت إسرائيل سياستها العدوانية بتصعيدها العنف ضد الشعب الفلسطيني وإلحاق العقاب الجماعي المتمثل بعمليات الإغلاق المحكم لقطاع غزة والضفة الغربية واستمرار عمليات اغتيال القيادات السياسية للمقاومة ومواصلة بناء الجدار العازل بالرغم من التنديد الدولي. وقد صدرت خلال الاجتماع السنوي العادي رقم 59 للجمعية العمومية للأمم المتحدة عدة قرارات ومراجعات لمشاريع قرارات ومسوداتها (10321،10322، 10318، 10310، 10309، 10308) أكدت بمجملها على حقوق الشعب الفلسطيني الأصيلة وسيادته على أراضيه ونددت بالممارسات الإسرائيلية لخروقات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وأدانت بناء الجدار العازل واستمرار إقامة المستوطنات الإسرائيلية ودعت إلى تطبيق معاهدة جنيف لحماية حقوق المدنيين ابان الحروب على الشعب الفلسطيني وحماية ممتلكات الفلسطينيين، ودعت الدول المانحة والمجتمع الدولي لدعم دور وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا).

وشهد العام موضع التقرير:

- وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات واختيار محمود عباس خليفة له، واستشهاد كل من الشيخ احمد ياسين والدكتور عبد العزيز الرنتيسي اثر عمليات اغتيال نفذها الكيان الصهيوني.
- قضت محكمة العدل الدولية في لاهاي في جلساتها المخصصة بأن الجدار الفاصل «جدار الفصل العنصري» الذي تبنيه إسرائيل ينتهك القانون الدولي ويجب إزالته وتعويض الفلسطينيين الذين صودرت أملاكهم لإقامة الجدار.

- تقدم رئيس الحكومة في الكيان الصهيوني بخطة للانسحاب أحادي الجانب من غزة وإزالة مستوطنات قطاع غزة.
- رفض الفلسطينيون تعهدات الرئيس الأمريكي للكيان الصهيوني التي تخلى فيها عن الالتزامات الأمريكية بقرارات الشرعية الدولية وعلى رأسها إسقاط حق العودة للاجئين الفلسطينيين.*

* تمت الاستعانة بموجز يوميات الوحدة العربية الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت) والأرشيف الصحفي لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) في إعداد التطورات السياسية خلال عام 2004.

ثانيا - التطورات الاقتصادية الكلية

1.2 النمو الاقتصادي

حافظت الدول العربية على معدل نمو حقيقي مرتفع للناتج المحلي الإجمالي العربي تجاوز 5% عام 2004، إذ شهد العام معدل نمو بلغ بالمتوسط (لثماني عشرة دولة عربية توافرت عنها البيانات من مصادر قطرية ودولية) حوالي 5.2% مقاربا لمعدل النمو الحقيقي المسجل لعام 2003 حول 5.3% (بعد التعديل)، وقد جاء معدل النمو في الدول العربية عام 2004 أفضل نسبيا من المعدل العالمي (5.1%) وأفضل بشكل ملحوظ من معدل النمو في مجموعة الدول المتقدمة (3.4%) ولكن أضعف من المعدل المسجل لدى مجموعة دول الاقتصادات الناهضة والنامية (7.2%).

شهدت خلال العام تسع دول عربية معدلات نمو تجاوزت 5.0%. وتحققت أعلى معدلات النمو في قطر (9.9%)، تليها الأردن (7.5%)، الإمارات (7.3%)، الكويت (7.2%)، السودان (6.0%)، تونس (5.8%)، البحرين (5.5%)، السعودية (5.3%) والجزائر (5.2%).

وبوجه عام بالمقارنة مع عام 2003، شهد عام 2004 ارتفاع معدل النمو الحقيقي في ثماني دول عربية (الأردن، تونس، سوريا، سلطنة عمان، قطر، لبنان، ليبيا ومصر) بينما تراجع معدل النمو في عشر دول عربية (الإمارات، البحرين، الجزائر، جيبوتي، السعودية، السودان، الكويت، المغرب، موريتانيا واليمن).
(أنظر الملحق : جدول رقم 2)

2.2 التوازن الداخلي

سجل التوازن الداخلي، مقاسا بوضع فائض أو عجز الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام موضوع التقرير، تحسنا إذ **حافظت ثماني دول عربية** (من أصل سبع عشرة دولة عربية توافرت عنها البيانات من مصادر قطرية ودولية)، **على فائض** في الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي شهدت خمس دول عربية منها ارتفاع نسبة الفائض في مقدمتها قطر إذ ارتفع فائض الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 5.6% عام 2003 إلى فائض نسبته 14.8% عام 2004، تليها السعودية (من 4.52% إلى 11.49%) والبحرين (من 2.3% إلى 6.6%) وسلطنة عمان (من 1.7% إلى 4.9%) وليبيا (من 0.56% إلى 2.79%) للفترة ذاتها. بينما شهدت **ثلاث دول عربية تراجعا** في نسبة فائض الميزانية العامة من الناتج المحلي الإجمالي، تشمل الإمارات (من فائض نسبته 4.18% عام 2003 إلى فائض نسبته 2.7% عام 2004)، وتونس (من 3.18% إلى 2.56%) والكويت (من 24.4% إلى 23.7%) للفترة ذاتها.

ومن جهة أخرى، **انخفض عجز الموازنة** كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في **خمس دول عربية** بحوالي 2.9

نقطة مئوية في لبنان (من عجز نسبته 14.5% عام 2003 إلى عجز نسبته 11.6% عام 2004) واليمن بحوالي 1.2 نقطة مئوية (من 3.0% إلى 1.8%) وبأقل من نقطة مئوية في كل من الأردن (من 2.53% إلى 1.57%) والمغرب (من 3.7% إلى 3.1%) ومصر (من 2.38% إلى 2.33%) للفترة ذاتها. بينما تحول عجز الميزانية إلى فائض خلال العام موضوع التقرير في جيبوتي بحوالي 3.1 نقطة مئوية (من عجز نسبته 2.3% عام 2003 إلى فائض نسبته 0.8% عام 2004).

الا انه **ارتفعت نسبة عجز الميزانية العامة** من الناتج المحلي الإجمالي في كل من سوريا بحوالي 1.2 نقطة مئوية (من عجز نسبته 3.1% عام 2003 إلى عجز نسبته 4.3% عام 2004) والجزائر بحوالي 1.13 نقطة مئوية من (3.53% إلى 4.66%). بينما تحول **فائض الميزانية العامة إلى عجز** خلال العام موضوع التقرير في السودان بحوالي 2.0 نقطة مئوية (من فائض نسبته 0.5% عام 2003 إلى عجز نسبته 1.5% عام 2004).
(أنظر الملحق: جدول رقم 3)

3.2 التوازن الخارجي

تمكنت **عشر دول عربية** من الاستمرار في تحقيق **فائض** في الحساب الجاري، من أصل ثماني عشرة دولة عربية توافرت عنها البيانات من مصادر قطرية ودولية، وقد **ارتفعت نسبة فائض الحساب الجاري** من الناتج المحلي الإجمالي في **سبع دول عربية** شمل قطر من فائض نسبته 29.0% عام 2003 إلى فائض نسبته 42.0% عام 2004، وليبيا (من 14.95% إلى 27.58%) والسعودية (من 13.19% إلى 20.74%) والكويت (من 12.1% إلى 17.5%) وسلطنة عمان (من 6.6% إلى 11.0%) والإمارات (من 8.52% إلى 12.53%) ومصر (من 2.8% إلى 4.86%)، للفترة ذاتها. بينما **انخفضت نسبة فائض الحساب الجاري** من الناتج المحلي الإجمالي في ثلاث دول عربية شملت الجزائر (من فائض نسبته 13.08% عام 2003 إلى فائض نسبته 11.4% عام 2004) وتونس (من 3.0% إلى 2.1%) واليمن (من 1.1% إلى 1.0%) للفترة ذاتها.

وشهدت **دولتان** عربيتان **تحولا من العجز إلى الفائض** في الحساب الجاري شمل البحرين (من عجز نسبته 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي إلى فائض نسبته 8.1%) والمغرب (من عجز نسبته 3.6% إلى فائض نسبته 1.2%) للفترة ذاتها. وقد سجل عجز الحساب الجاري **انخفاضا في دولة عربية** هي السودان بحوالي 5.89 نقطة مئوية (من عجز نسبته 22.32% إلى عجز نسبته 16.43%).

بينما سجلت **دولتان** عربيتان تحولا من **الفائض إلى العجز** في الحساب الجاري خلال العام شمل الأردن (من فائض نسبته 9.68% من الناتج المحلي الإجمالي إلى عجز نسبته 1.26%) وسوريا (من فائض نسبته 3.5% إلى عجز نسبته 0.4%) للفترة ذاتها

بينما سجل عجز الحساب الجاري **ارتفاعا في ثلاث دول عربية** بحوالي 12 نقطة مئوية في موريتانيا (من عجز نسبته 9.6% من الناتج المحلي الإجمالي إلى عجز نسبتـه 21.6%)، وفي لبنان بحوالي 2.5 نقطة مئوية (من 13.6% إلى 16.1%)، وبحوالي 1.9 نقطة مئوية في جيبوتي (من 8.8% إلى 10.7%) للفترة ذاتها.
(أنظر الملحق: جدول رقم 4)

4.2 مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم)

سجل معدل التضخم في الدول العربية **ارتفاعا** ببلوغه 4.5% عام 2004 مقارنة مع 2.7% عام 2003 لثماني عشرة دولة عربية توافرت عنها البيانات من مصادر قطرية ودولية، مرتفعا عن معدل التضخم في مجموعة الدول المتقدمة (2.0%) ولكن منخفضا عن معدل التضخم في مجموعة دول الاقتصادات الناهضة والنامية (5.7%) في العام موضوع التقرير.

وبوجه عام شهدت خمس عشرة دولة عربية **ارتفاعا** في معدل التضخم تراوح ما بين نصف نقطة مئوية إلى 7 نقاط مئوية شمل (الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، جيبوتي، السودان، سوريا، سلطنة عمان، قطر، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا واليمن). بينما شهدت دولتان عربيتان انخفاضا في معدل التضخم هما السعودية (من 0.6% عام 2003 إلى 0.2% عام 2004) والكويت (من 1.4% إلى 1.2%).

وقد شهدت ثلاث دول عربية معدلات تضخم تتجاوز 10% هي اليمن (12.5%)، مصر (11.1%)، موريتانيا (10.4%)، مع تنامي الضغوط التضخمية في هذه الدول.

واستمر التراجع السالب في معدل التضخم في ليبيا (محافظا على معدلات متقاربة – 2.1% عام 2003 و – 2.2% عام 2004). كما تحول التراجع السالب في معدل التضخم إلى ارتفاع في سلطنة عمان (من – 0.3% إلى 0.4%) للفترة ذاتها.
(أنظر الملحق: جدول رقم 5)

5.2 أسعار الصرف

شهدت معظم أسعار صرف العملات المحلية للدول العربية استقرارا مقابل الدولار الأمريكي وهو الأمر الذي يعتبر عاملاً إيجابيا لتعزيز مناخ الاستثمار في الدول العربية، وشهد عدد من عملات الدول العربية تراجعا طفيفا مقابل الدولار بنسب تقل عن 2% في كل من تونس، جيبوتي، ليبيا واليمن في حين تراجع سعر صرف الجنيه المصري بنسبة تتجاوز 2.6% ولكن تراجعت الليرة السورية بنسبة أعلى قدرت بنحو 13%.

بينما ارتفع سعر صرف الدرهم المغربي بنسبة 7.3% خلال العام، وكذلك كل من الدينار الجزائري (6.3%) والأوقية الموريتانية (13.6%) والدينار الكويتي (1.97%) والدينار السوداني (1.2%).
(أنظر الملحق: جدول رقم 6)

6.2 أسواق المال العربية

تمثل أسواق المال وعاء ادخاريا مهما لاستقطاب رؤوس الأموال وتوفير تمويل للاقتصاد الوطني، وقد طبقت الدول العربية إجراءات ملحوظة خلال العام لزيادة عمق واتساع أسواقها المالية وتطوير أدوات جديدة مواكبة للمستجدات ودخول شركات جديدة والاهتمام بدور المستثمر المؤسسي وتحسين الجاذبية للمستثمر المحلي وفتح الأبواب للمستثمر الأجنبي. وقد تأسست نهاية العام البورصة العربية الموحدة ومقرها القاهرة، كما نشطت عمليات الإدراج المشترك الثنائي بين عدد من البورصات العربية.

وقد عكس هذه التطورات الايجابية التحسن الملحوظ الذي شهدته أسواق المال العربية الأربعة عشر التي يرصد تطوراتها صندوق النقد العربي ووصولها إلى مستويات قياسية وفق مؤشرات هذه الأسواق، وذلك بتأثير ارتفاع أسعار النفط وبقاء معدلات أسعار الفائدة منخفضة والنتائج الايجابية التي حققتها أغلب الشركات المدرجة في الأسواق العربية خلال العام الأمر الذي أدى لزيادة إقبال المستثمرين على شراء الأسهم.

بلغت **القيمة السوقية** لأسواق المال العربية 622.4 **مليار** دولار عام 2004 مقابل 361.8 مليار دولار عام 2003 **بزيادة نسبتها** 72%. وقد جاءت حصة السعودية من حيث إجمالي القيمة السوقية في المرتبة الأولى بنسبة 49.20% تلتها الكويت (11.82%) وتراوحت نسب الأسواق الأخرى ما بين 8.92% إلى أقل من 1%.

وارتفعت قيمة **التداول الإجمالي** خلال العام إلى نحو 568.2 **مليار دولار** مقابل 230.4 مليار دولار عام 2003 **بزيادة نسبتها** 146.6%. وشكلت السعودية ما نسبته 83.23% من إجمالي قيمة التداول، جاءت بعدها الكويت (9.12%) وتراوحت نسب الأسواق الأخرى ما بين 2.42 % إلى أقل من 1 %.

أما لجهة **عدد الأسهم المتداولة فقد انخفضت إلى** 57.03 **مليار سهم** عام 2004 مقابل 63.39 مليار سهم عام 2003 بما نسبته 10 %، بسبب تراجع عدد الأسهم المتداولة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال العام (من 49.6 مليار سهم إلى 33.5 مليار سهم) وفي سوق الخرطوم للأوراق المالية (من 4.37 مليار سهم إلى 2.15 مليار سهم) للفترة ذاتها. وقد حافظت سوق **الكويت** للأوراق المالية على تصدرها بحصة 58.8 % من إجمالي عدد الأسهم المتداولة،

تلاها سوق الأسهم السعودي (18.06 %) وتراوحت نسب الأسواق الأخرى ما بين 8.98 % إلى أقل من 1 %.

وفيما يتعلق **بالشركات المدرجة** في أسواق المال الأربعة عشر **انخفض** عدد الشركات في نهاية العام إلى 1597 **شركة** مقابل 1723 شركة كانت مدرجة في عام 2003 بسبب انخفاض عدد الشركات المدرجة في سوق المال في مصر من 967 شركة عام 2003 إلى 792 شركة في عام 2004 وقد حافظت الشركات المصرية المدرجة في سوق المال بمصر على تصدرها بحصة تقارب 50 %، تليها الأردن (12 %) ثم الكويت (7.83 %) وتراوحت نسب الأسواق الأخرى ما بين 7.7 % إلى أقل من 1 %.
(أنظر الملحق: جدول رقم 7)

أما **أسواق المال العربية غير المدرجة** في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي فتشير البيانات المتوافرة إلى أن **سوق فلسطين للأوراق المالية** شهد خلال العام وبالرغم من استمرار الأوضاع الصعبة التي مازالت تلقي بظلالها على مجمل الاقتصاد الفلسطيني تحسنا ملحوظا إذ **ارتفع «مؤشر القدس» بنسبة** 54.5 % خلال العام ليصل إلى 277.56 نقطة بعد أن سجل 179.8 نقطة في نهاية عام 2003 وبلغ عدد الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في نهاية العام 26 شركة قيمتها السوقية 1.1 مليار دولار بارتفاع نسبته 69 % عن عام 2003، وارتفع حجم التداول في السوق بنسبة 244 % ليصل إلى 200.6 مليون دولار.

وفيما يتعلق **بالسوق العراقي** بلغ عدد الشركات المدرجة في نهاية العام 59 شركة وبلغ حجم التداول نحو 128 مليار دينار عراقي. وقد اقتصر التداول على يومين في الأسبوع وكان مقتصرا على المواطنين العراقيين إلا أن مجلس الوزراء العراقي المؤقت اقر السماح للجنسيات العربية والأجنبية بالاستثمار في السوق فور الانتهاء من الإجراءات التي تنظم عملية دخولهم، كما يتجه سوق العراق للأوراق المالية إلى البدء في التعامل بالنظام الإلكتروني.

أما في **ليبيا** فقد تم تكوين «لجنة للسوق المالية» تختص بوضع آليات عمل السوق واقتراح القواعد الأساسية لإنشاءه وتطويره، وتم إنشاء قسم تداول الأسهم في المصرف المركزي الليبي ليكون نواة للسوق المالي كخطوة مبدئية وقد باشرت اللجنة أعمالها في يونيو من العام 2004.

وفي **سوريا** ثم تشكيل لجنة وزارية لتأسيس سوق للأوراق المالية وتشكيل لجنة قانونية وفنية تتولى تدقيق آلية العمل وشروط الاكتتاب للشركات المعنية بتداول وشراء الأسهم وتم رفع مشروع قانون هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية إلى رئاسة مجلس الوزراء في أواخر العام. كما واصلت **اليمن** الإعداد لتأسيس سوق مالية.

وشهد العام **مجموعة أخرى من التطورات** التي أدت بمجملها إلى النهوض بالأسواق المالية العربية وتطوير أعمالها. ففي **مصر** أقر مجلس الوزراء مشروع قانون لتعديل بعض أحكام قانون سوق رأس المال، وأقر مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال تعديل قواعد القيد والشطب للأوراق المالية. وتم توقيع عقد مع سوق الدوحة للأوراق المالية لتوفير نظام الرقابة على التداول. **وفي الأردن** قامت بورصة عمان بتطبيق نظام داخلي جديد يحدد شروط الانضمام لعضوية البورصة ويفسر كيفية تضمين المعلومات والبيانات التي يتوجب على الشركة تزويد البورصة بها، كما طبقت تعليمات تداول الأوراق المالية بالاستناد إلى قانون الأوراق المالية ومعايير السلوك المهني التي يتعين على شركات الوساطة الالتزام بها.

وفي **السعودية** تم إنشاء هيئة سوق المال كجهاز مستقل لمراقبة سوق المال وتنظيمه وإصدار لوائحه التنفيذية، وفي **الكويت** أقرت اللجنة الفنية في سوق الكويت للأوراق المالية عددا من الضوابط لسوق التداول الآجل وعمدت إلى تطوير التداول الإلكتروني ووضع شروط لإدراج الشركات الجديدة في البورصة. وفي **الإمارات** أقر مجلس الوزراء تعديل بعض الأحكام الخاصة بعمل هيئة الأوراق المالية وشروط الإدراج في الأسواق ووافق المجلس على تملك وتداول مواطني مجلس التعاون للأسهم. أما في **البحرين** فقد أصدرت مؤسسة نقد البحرين الدليل الشامل لإصدار السندات وأدوات الدين الأخرى وتعليمات محاربة غسل الأموال، كما وقعت مذكرة تفاهم مع السوق المالية الإسلامية الدولية تهدف إلى تطوير عمليات إدراج وتداول الأوراق والمنتجات الإسلامية. أما في **قطر** فقد أصدر البنك المركزي تعميما يسمح بموجبه تمويل الأسهم عن طريق القروض البنكية شريطة استيفاء شروط البنك المركزي في تغطية القرض 100 % أو بضمان الراتب بالإضافة إلى استيفاء شروط البنك المقرض. وفي **سلطنة عمان** اعتمد سوق مسقط للأوراق المالية نظام الألف نقطة لحساب المؤشر العام للأسعار ليسهل إظهار كافة التغييرات مهما كانت طفيفة.

ثالثا- تدفقات الاستثمار والتجارة

1.3 الاستثمار

1.1.3 الاستثمارات العربية البينية (تقديرات 2004)

بلغ **إجمالي الاستثمارات العربية البينية الخاصة** في المشاريع التي تم الترخيص لها خلال العام **لأربع عشرة دولة عربية مضيفة للاستثمار** توافرت عنها البيانات من مصادر قطرية وأخرى خارجية حوالي 5898.4 **مليون دولار** مقابل 3843.6 مليون دولار (بعد التعديل) عام 2003، **بزيادة نسبتها** 53.4 %. جاءت السعودية على رأس قائمة الدول المضيفة باستثمارات عربية قدرها 1297.3 مليون دولار بما نسبته 22 % من إجمالي الاستثمارات العربية البينية خلال العام. تلتها مصر باستثمارات بلغت 1109 ملايين دولار (18.8 %)، ولبنان بحوالي 1050 مليون دولار (17.8%)، والسودان بحوالي 657 مليون دولار (11.1 %)، والإمارات بحوالي 525 مليون دولار (8.9 %)، والمغرب بحوالي 374.4 مليون دولار (6.35 %)، والبحرين بحوالي 274.2 مليون دولار (4.65 %) والجزائر بحوالي 260.5 مليون دولار (4.4 %)، كما هو مبين في الشكل أدناه.

وقد استحوذت هذه الدول الثماني على نحو 94.1 % من إجمالي التدفقات الاستثمارية العربية البينية.

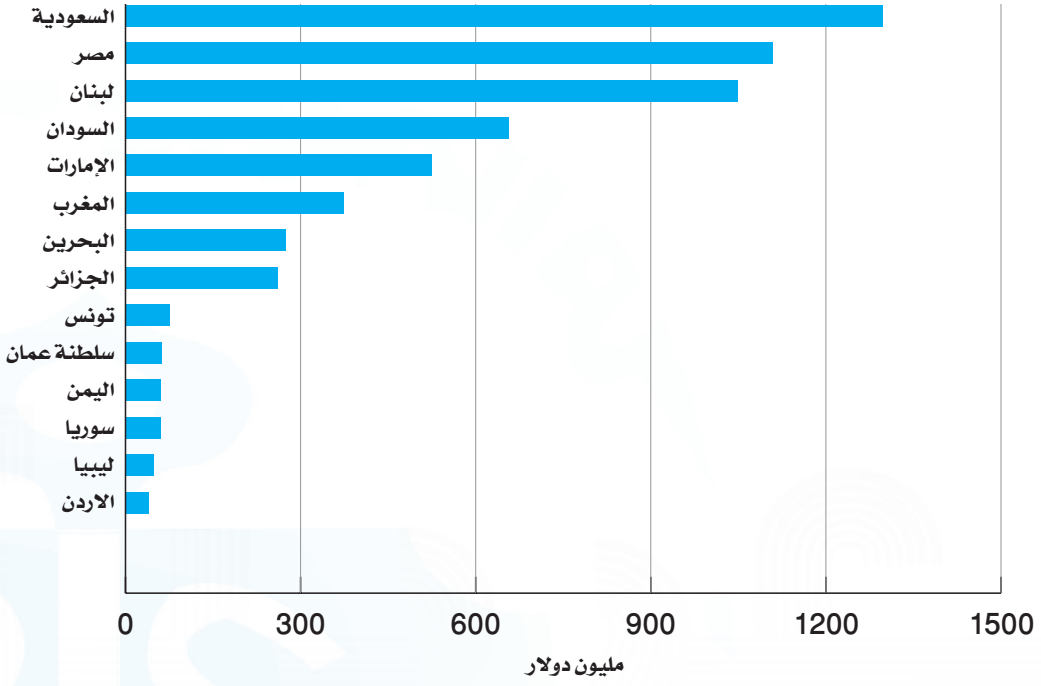

وبمقارنة الاستثمارات العربية البينية خلال عامي 2003 و 2004، سجلت الاستثمارات **زيادة في عشر دول** عربية (الأردن، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، سوريا، سلطنة عمان، مصر، لبنان)، فيما **تراجعت في أربع دول عربية** (الإمارات، ليبيا، المغرب، اليمن).

ويلاحظ في هذا الصدد الارتفاع الكبير الذي شهدته الاستثمارات العربية الوافدة إلى كل من السعودية ومصر ولبنان، إذ قفزت في السعودية من 297.3 مليون دولار عام 2003 إلى 1297.3 مليون دولار خلال عام 2004، وفي مصر من 125.5 مليون دولار إلى 1109 ملايين دولار، وفي لبنان من 850 مليون دولار إلى 1050 مليون دولار على التوالي خلال الفترة ذاتها.
(انظر الملحق: جدول رقم 8)

على المستوى القطاعي تركزت الاستثمارات العربية البينية في قطاع الخدمات، إذ استحوذ على ما نسبته 75 % من هـــذه الاستثمارات، تلاه قطاع الصناعة بنسبة بلغت 23 %، ثـــم قطاع الزراعة بنسبة بلغت 1.3 % ثم جاءت القطاعات الأخرى التي لم تحدد من المصدر بنسبة تقل عن الواحد بالمائة. كما هو مبين في الشكل التالي:

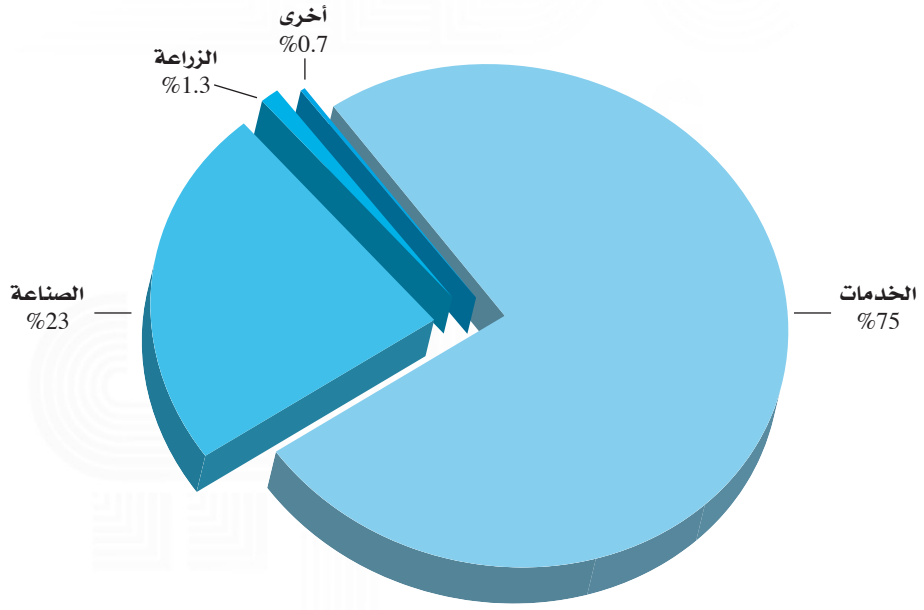

(انظر الملحق: جدول رقم 9)

أما فيما يتعلق **بالدول العربية المصدرة للاستثمارات** البينية خلال العام، فقد تصدرت **الإمارات** المجموعة بحوالي 1977.9 مليون دولار بما نسبته 33.5 % من إجمالي الاستثمارات العربية البينية المصدرة إلى اثنتي عشرة دولة عربية، جاءت بعدها **السعودية** بحوالي 1654.5 مليون دولار وحصة 28.1 % إلى إحدى عشرة دولة عربية، **والكويت** بحـــوالي 838.3 مليون دولار وحصة 14.2 % إلى تسع دول عربية، **والأردن** بحوالي 500.1 مليـــون دولار وحصـة 8.5 % إلى ثماني دول عربية، **وسوريا** بحوالي 275.3 مليون دولار وحصة 4.7 % إلى سبع دول عربية، **ومصر** بحوالي 222.4 مليون دولار وحصة 3.8 % إلى ثماني دول عربية. وقد شكلت حصة هذه الدول الست ما نسبته 92.7 % من إجمالي الاستثمارات العربية البينية المصدرة.
(انظر الملحق: جدول رقم 10)

وبمقارنة تدفقات الاستثمارات العربية البينية الخاصة المرخص لها وفق القطر المضيف خلال الفترة من 1995 وحتى نهاية 2004، فإن هذه الاستثمارات ارتفعت من 1.43 مليار دولار عام 1995 إلى 5.9 مليار دولار عام 2004 وهو أعلى مستوى تصل إليه الاستثمارات البينية خلال هذه الفترة التي شهدت تقلبات في حجم هذه التدفقات. وخلال هذه الفترة استمر لبنان في تصدر مجموعة الأقطار العربية المضيفة للاستثمار باستثمارات إجمالية بلغت 4.7 مليار دولار وحصة 17.8 % من الإجمالي، تلته مصر (3.9 مليار دولار وحصة 14.6 %)، والسودان (3.8 مليار دولار وحصة 14.1 %)، السعودية (3.4 مليار دولار وحصة 12.6 %) والإمارات (2.4 مليار دولار وحصة 8.8 %) ثم سوريا (1.6 مليار دولار وحصة 6.0 %)، وشكلت هذه الدول الست نحو 74 % من إجمالي الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (1995–2004) البالغة نحو 26.73 مليار دولار.
(انظر الملحق: جدول رقم 11)

على صعيد آخر بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية البينية خلال الفترة من 1985 إلى نهاية عام 2004 حوالي 35.9 مليار دولار مقارنة مع 32.1 مليار دولار من 1985 إلى نهاية عام 2003 وبمتوسط معدل تدفق سنوي بلغ 1.8 مليار دولار.
(انظر الملحق: جدول رقم 12)

2.1.3 الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (تقديرات 2004)

تشير البيانات الأولية المتوافرة من **أربع عشرة دولة عربية** إلى أنها قد **استقطبت** خلال عام 2004 نحو 16.7 **مليار** دولار وهو رقم قياسي تصل إليه الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الوطن العربي منذ البدء برصد هذه الاستثمارات.

ويعزى هذا الارتفاع في قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى قيام العديد من الدول العربية بفتح قطاعات جديدة أمام الاستثمار الأجنبي بعد أن كانت حكرا على القطاع العام وتشمل قطاعات النفط والغاز والبنية التحتية والاتصالات والطاقة الكهربائية والمصارف والتأمين والتعدين، وكذلك إلى عودة الأموال

العربية المهاجرة والمغتربة وإعادة استثمارها بينيا حيث تدخل الاستثمارات العربية البينية التي أفادت من قوانين الاستثمار الأجنبي وحوافزها ضمن أرقام الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب قيام العديد من الدول العربية بتبسيط وتحسين النظم والإجراءات المتعلقة بمعاملات الاستثمار وتعزيز جهود الترويج والاهتمام باستقطاب مستثمرين من مناطق جديدة مثل روسيا والصين والهند وتركيا وإيران ووسط وشرق أوروبا.

وقد تصدرت السعودية قائمة الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عام 2004 بنحو 3.8 مليار دولار وحصة 23.1 % من إجمالي الاستثمارات الواردة تليها الكويت (3.6 مليار دولار وحصة 21.4 %) وقطر (2.0 مليار دولار وحصة 12.0 %) والمغرب (1.7 مليار دولار وحصة 10.2 %) ولبنان (1.3 مليار دولار وحصة 7.8 %) والجزائر (0.9 مليار دولار وحصة 5.7 %)، كما هو مبين في الشكل أدناه.

وقد استحوذت هذه الدول الست على حصة تعادل 80.2 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة.

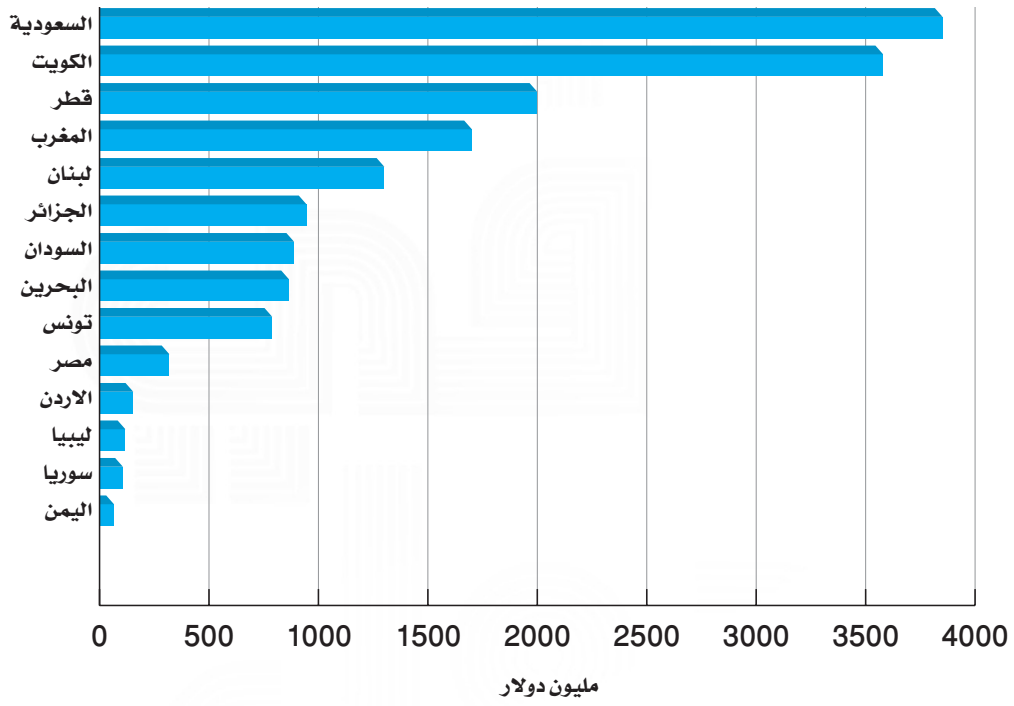

وبمقارنة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال عامي 2003 و2004، فقد سجلت التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة زيادة في عشر دول عربية (البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، قطر، الكويت، لبنان، مصر، اليمن)، فيما تراجعت في أربع دول عربية (الأردن، سوريا، ليبيا والمغرب). ويلاحظ في هذا الصدد الارتفاع الكبير الذي شهدته التدفقات الاستثمارية إلى كل من السعودية وقطر والكويت ولبنان، إذ قفزت في السعودية من 208 مليون دولار عام 2003 إلى 3851.5 مليون دولار عام 2004، وفي قطر من 400 مليون دولار إلى 2000 مليون دولار، وفي الكويت من 67 مليون دولار إلى 3580 مليون دولار، وفي لبنان من 358 مليون دولار إلى 1301.3 مليون دولار للفترة ذاتها.
(أنظر الملحق: جدول رقم 13)

3.1.3 الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (بيانات 2003)

حسب البيانات التفصيلية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد)، بلغ إجمالي **تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر** الوارد إلى الدول العربية (21 دولة) خلال عام 2003 نحو 8.62 مليار دولار مقابل 5.38 مليار دولار عام 2002، بزيادة نسبتها 60 % شكلت ما نسبته 1.54 % من إجمالي التدفقات على مستوى العالم وما نسبته5.01 % من حصة الدول النامية وهي أعلى نسبة تصل إليها التدفقات إلى الدول العربية منذ عام 1995 بالنسبة للعالم والدول النامية.

ويعزى ذلك إلى **الزيادة الملحوظة** التي شهدتها **تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد** في (13) دولة عربية عام 2003 شملت المغرب من 481 مليون دولار عام 2002 إلى 2279 مليون دولار عام 2003، تليها السودان (من 713 مليون دولار إلى 1349 مليون دولار)، الأردن (من 56 مليون دولار إلى 379 مليون دولار)، البحرين (من 217 مليون دولار إلى 517 مليون دولار)، سلطنة عمان (من 23 مليون دولار إلى 138 مليون دولار)، لبنان (من 257 مليون دولار إلى 358 مليون دولار)، موريتانيا (من 118 مليون دولار إلى 214 مليون دولار)، الكويت (من 7 ملايين دولار إلى 67 مليون دولار)، وبلغت الاستثمارات الواردة إلى ليبيا حوالي 700 مليون دولار، والى السعودية حوالي 208 ملايين دولار، واقل من ذلك إلى كل من سوريا وجيبوتي والصومال .

وفي المقابل **شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر** الوارد **تراجعا** في (6) دول عربية عام 2003 إذ انخفضت في كل من الجزائر (من 1065 مليون دولار إلى 634 مليون دولار)، مصر (من 647 ملايين دولار إلى 237 مليون دولار)، الإمارات (من 834 مليون دولار إلى 480 مليون دولار)، تونس (من 821 مليون دولار إلى 584 مليون دولار)، قطر (من 631 مليون دولار إلى 400 مليون دولار) واليمن (من 102 مليون دولار إلى تدفقات سالبة) . ولم تشهد كل من العراق وفلسطين أية تدفقات واردة خلال هذه الفترة.

وقد سجل **مجمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية تراكميا خلال الفترة من** 1995

الى 2003 ما قيمته 46.7 مليار دولار بنسبة تبلغ 0.73 % من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على صعيد العالم، وبنسبة تبلغ حوالي 2.77 % من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول النامية، وبمعدل تدفق سنوي نحو 5.2 مليار دولار خلال الفترة ذاتها. وقد استحوذ المغرب على تدفقات تراكمية بلغت نحو 8.95 مليار دولار أو ما نسبته 19.2 % من إجمالي التدفقات التراكمية للدول العربية خلال تلك الفترة، تلته مصر (نحو 6.9 مليار دولار وما نسبته 14.8 %)، الجزائر (نحو 4.9 مليار دولار وما نسبته 10.5 %)، تونس (نحو 4.8 مليار دولار وما نسبته 10.3 %) والبحرين (نحو 4.6 مليار دولار وما نسبته 10 %).
(انظر الملحق: جدول رقم 14)

من جهة أخرى سجل مجمل **تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر** من الدول العربية تراكميا خلال الفترة من 1995 إلى 2003 ما قيمته 4.1 مليار دولار بنسبه تبلغ 0.07 % من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر على صعيد العالم، وبنسبه تبلغ 0.5 % من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول النامية، وبمعدل تدفق سنوي نحو 456 مليون دولار خلال الفترة ذاتها. وقد استحوذت الإمارات على تدفقات تراكمية بلغت نحو 4.3 % مليار دولار خلال تلك الفترة، تلتها البحرين (1.8 مليار دولار)، وفلسطين (1.3 مليار دولار).
(أنظر الملحق: جدول رقم 15)

بلغ حجم **عمليات الاندماج والتملك** عالميا خلال عام 2003 نحو 297 مليار دولار كان نصيب الدول العربية منها كبائع نحو 5.7 مليار دولار في حين بلغ نصيب الدول العربية منها كمشتر نحو 1.98 مليار دولار وقد بلغ **إجمالي عمليات الاندماج والتملك** عالميا خلال الفترة 2003-1995 نحو 4.4 تريليون دولار بلغت حصة الدول العربية منها كبائع وكمشتر نحو 0.32 %.
(انظر الملحق: جدول رقم 16)

وفق قاعدة البيانات التي ترصدها **انكتاد للشركات متعددة الجنسيات**، بلغ عدد الشركات الرئيسية في **الدول العربية** 352 شركة رئيسية من أصل 62 ألف شركة رئيسية على مستوى العالم، إلى جانب 6022 شركة شقيقة وفرعية من أصل 927 ألف شركة شقيقة وفرعية على مستوى العالم. وقد تركز **توزيعها الجغرافي** في تونس (142 شركة رئيسية و2616 شركة شقيقة وفرعية) والسعودية (1461شركة شقيقة وفرعية) والإمارات (22 شركة رئيسية و839 شركة شقيقة وفرعية) وسلطنة عمان (92 شركة رئيسية و351 شركة شقيقة وفرعية) والمغرب (3 شركات رئيسية و 288 شركة شقيقة وفرعية).

كما ترصد انكتاد مؤشرين مهمين لمقارنة أوضاع الاستثمار الأجنبي المباشر في كافة الدول، **المؤشر الأول هو مؤشر أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي** المباشر الذي يقيس الوضع القائم للقطر من حيث حصته الفعلية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا منسوبة إلى حصة القطر من الناتج المحلي الإجمالي للعالم، ويحتسب متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية. **والمؤشر الثاني هو مؤشر إمكانات القطر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر** الذي يقيس قدرة القطر المستقبلية على جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال 13 مكونا تشمل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، انتشار خطوط الهاتف الثابت، انتشار خطوط الهاتف النقال، متوسط استهلاك الطاقة للفرد، نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير للناتج المحلي الإجمالي، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان، التصنيف السيادي للقطر، نسبة القطر من صادرات الموارد الطبيعية للعالم، نسبة استيراد قطع الغيار للأجهزة الكهربائية والسيارات للعالم، نسبة صادرات القطر من الخدمات للعالم، ونسبة القطر من الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للعالم.

وقد دخلت في **مؤشري الأداء والإمكانات** (16) دولة عربية من أصل (140) دولة على مستوى العالم، ترتيبها وفق موقع كل منها في المؤشرين وحسب احدث فترة زمنية متوافرة بالمقارنة مع الفترة السابقة لها، وقد تصدرت قطر والإمارات والكويت مجموعة الدول العربية في مؤشر الأداء، وتصدرت السودان والمغرب والبحرين مجموعة الدول العربية في مؤشر الامكانات، كما هو مبين في الجدول التالي.

مؤشر أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر **مؤشر إمكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**

الدولة	2001-1999	2002-2000	الدولة	2003-2001	2002-2000
قطر	13	8	السودان	29	84
الإمارات	19	17	المغرب	32	62
الكويت	32	28	البحرين	51	72
البحرين	31	29	تونس	58	60
السعودية	28	31	قطر	67	81
الأردن	41	45	الأردن	84	57
ليبيا	39	46	لبنان	90	96
سلطنة عمان	50	53	الجزائر	91	94
لبنان	57	60	الإمارات	101	120
مصر	71	70	ليبيا	116	137
تونس	74	71	سوريا	121	114
الجزائر	79	75	مصر	123	113
اليمن	85	87	اليمن	124	115
المغرب	96	93	سلطنة عمان	126	130
سوريا	93	100	الكويت	137	136
السودان	124	120	السعودية	138	138

وبناء على **تقاطع مؤشري أداء وامكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر** صنفت انكتاد الدول العربية إلى المجموعات التالية:

المجموعة	متوسط الفترة	
	2002-2000	1995-1993
مجموعة الدول السباقة (أداء مرتفع/ إمكانات عالية)	الأردن	البحرين – قطر
مجموعة الدول دون إمكاناتها (أداء منخفض/ إمكانات عالية)	الإمارات – البحرين – مصر – الكويت – لبنان – ليبيا – قطر – سلطنة عمان – السعودية	الأردن – الكويت – ليبيا – سلطنة عمان – السعودية – الإمارات
مجموعة الدول أعلى من إمكاناتها (أداء مرتفع/ إمكانات منخفضة)	تونس – المغرب – السودان	مصر – المغرب – تونس – اليمن
مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض (أداء منخفض/ إمكانات منخفضة)	الجزائر – سوريا – اليمن	الجزائر – لبنان – السودان – سوريا

أما لجهة **مصادر معلومات الاستثمار الأجنبي المباشر**، فقد أشارت انكتاد إلى أنه قد رافق عملية جمع بيانات أرقام الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من المعوقات مع عدم توافر بيانات دقيقة خاصة من قبل الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد برزت عدة اعتراضات أو تحفظات على الأرقام التي ترد في **تقرير الاستثمار الدولي** على أساس أنها لا تعكس الواقع، بينما قد لا تقوم هذه الدول بدورها في تقديم المعلومات المطلوبة أو قد لا تتوافر لديها قواعد متخصصة وفق نظم البيانات الدولية. ويستند **تقرير الاستثمار الدولي** عادة إلى سبعة مصادر أساسية وفي معظم الأحيان يتم الاستعانة بأكثر من مصدر للوصول إلى البيانات المذكورة بالتقرير لمحاولة تحقيق أكبر قدر ممكن من المصداقية ولتحسين استخدامات التقرير كأداة للتخطيط والمعرفة.

نوجز فيما يلي **المصادر** التي استند إليها تقرير **الاستثمار الدولي** عام 2004 شاملا الفترة من عام 1980 إلى عام 2003، فيما يخص **الدول العربية**:

- **المصادر القطرية الرسمية**: زودت (12) دولة عربية انكتاد ببيانات رسمية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر إليها للسنوات المذكورة وشملت هذه الدول تونس (1980 – 2003)، الجزائر والبحرين ومصر والكويت والمغرب وسلطنة عمان (1990 – 2003)، جيبوتي (1991 – 2003)، اليمن (1995 – 2003)، الأردن (2000 – 2003) السودان (1996 – 2001) وليبيا (2000 – 2001).

- **صندوق النقد الدولي**: تم استخراج بيانات أو جزء من بيانات الاستثمار الأجنبي من قاعدة

بيانات ميزان المدفوعات لدى صندوق النقد الدولي الخاصة بـ (12) دولة عربية للسنوات المذكورة شملت: السودان (2002 – 2003)، الجزائر ومصر والمغرب (1990 – 2003)، السعودية (1980 – 2002)، الأردن وليبيا (1980 – 1999)، البحرين (1980 و 1982 - 1999)، موريتانيا (1980 – 1995و 1998)، اليمن (1980 1997- و 1990 – 1994) سلطنة عمان (1980 – 1989) والصومال (1982 – 1985).

- **التقارير القطرية لصندوق النقد الدولي:** تم استنباط جزء من البيانات من التقارير القطرية التي يعدها صندوق النقد الدولي واستخدم هذا الأسلوب لبيانات دولة عربية واحدة هي موريتانيا للسنوات (2000 2003-).

- **بيانات البنك الدولي:** استخدمت البيانات المتوافرة لدى تقارير ودراسات البنك الدولي لثلاث دول عربية هي لبنان (1995 – 2001)، الصومال (1993 – 1997)، جيبوتي (1988).

- **تقديرات الانكتاد:** في حال عدم توافر أية بيانات من المصادر المذكورة أعلاه تستخدم انكتاد تقدير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالاستناد إلى قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، استخدم هذا الأسلوب لبيانات دولة عربية واحدة هي سوريا للسنوات (1993 – 1999).

- **بيانات بالمقارنة:** في حال عدم توافر أية بيانات من المصادر المذكورة أعلاه تستخدم انكتاد البيانات المتوافرة عن الاستثمار من دول هيئة مساعدات التنمية (DAC) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وقد استخدم هذا الأسلوب لبيانات (11) دولة عربية شملت الصومال (1980 – 1981 و 1986 – 1992 و 1998 – 2002)، قطر (1980 و 1983 – 2002)، العراق (1980 – 1995 و 1997 – 2002)، موريتانيا (1982 و 1996 1997-) السودان (1980 – 1983 و1986 1996- و1990 – 1995)، لبنان (1980 – 1004)، سوريا (1980 – 1981 و 1983 – 1991)، جيبوتي (1980 – 1987 و 1989 – 1990)، الكويت (1980 – 1981)، اليمن (1988 – 1989) والبحرين (1981).

- **تقديرات الانكتاد بالاستناد إلى عدد من المطبوعات القطرية والثانوية:** شملت هذه التقديرات بيانات (8) دول عربية هي قطر (1981 – 1982 و 2003)، سوريا (1982 و 2003)، لبنان وليبيا (2002 – 2003)، الصومال والسعودية والإمارات (2003) والعراق (1996).

يوضح الجدول التالي مصادر بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر المستندة إلى المصادر القطرية في الدول العربية للسنوات المظللة.

العام / الدولة	1980	1989 ←	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
تونس															
الجزائر															
البحرين															
مصر															
الكويت															
المغرب															
سلطنة عمان															
جيبوتي															
اليمن															
الأردن															
السودان															
ليبيا															

2 . 3 التجارة

1.2.3 التجارة العربية الخارجية (تقديرات 2004)

تشير البيانات الأولية المتوافرة من اثنتي عشرة دولة عربية إلى أن تجارتها الخارجية عام 2004 بلغت نحو 530.2 مليار دولار (تتوزع على316.7 مليار دولار صادرات و 213.5 مليار دولار واردات) مقارنة مع 425.8 مليار دولار عام 2003 (247.7 مليار دولار صادرات و 178.1 مليار دولار واردات). وشكلت هذه الدول الاثنتا عشرة (الأردن، الإمارات، تونس، السعودية، السودان، سوريا، سلطنة عمان، الكويت، ليبيا، مصر، المغرب، اليمن) بالمتوسط خلال خمس السنوات الماضية (1999 – 2003) 80.5 % من صادرات الدول العربية الخارجية الإجمالية ونحو 82.3 % من وارداتها، وبناء عليه يمكن تقدير أن تكون الصادرات العربية الخارجية ارتفعت عام 2004 إلى نحو 393.5 مليار دولار مقارنة مع 303.1 مليار دولار عام 2003، وتقدير ان تكون الواردات العربية ارتفعت إلى نحو 259.5 مليارات دولار مقارنة مع 198.4 مليار دولار عام 2003.

وقد شكلت الصادرات العربية بالمتوسط خلال خمس السنوات الماضية نحو 3.7 % من إجمالي صادرات السلع العالمية، بينما شكلت الواردات العربية بالمتوسط نحو 2.5 % من إجمالي واردات السلع العالمية.

وبتحليل **صادرات** مجموعة الدول الاثنتي عشرة، جاءت السعودية في المركز الأول بصادرات بلغت قيمتها 126.2مليار دولار عام 2004 مقارنة مع 98.9 مليار دولار عام 2003، بما نسبته 39.9% من إجمالي صادرات هذه المجموعة من الدول العربية، تليها الإمارات (82.1 مليار دولار مقارنة مع 67.1 مليار دولار ونسبة 25.9%)، ليبيا (21.3 مليار دولار مقارنة مع 14.7 مليار دولار ونسبة 6.7%)، الكويت (20.7 مليار دولار مقارنة مع 15.4 مليار دولار ونسبة 6.5%)، سلطنة عمان (13.5 مليار دولار مقارنة مع 11.7 مليار دولار ونسبة 4.3%)، مصر(12.5 مليار دولار مقارنة مع 8.2 مليار دولار ونسبة 3.9%) والمغـرب (9.7 مليار دولار مقارنة مع 8.7 مليار دولار ونسبة 3.1%) وسوريا (9.4 مليار دولار مقارنة مع 6.2 مليار دولار ونسبة 2.9%) وتونس (9.3 مليار دولار مقارنة مع 8.1 مليار دولار ونسبة 2.9%) واليمن (4.8 مليار دولار مقارنة مع 3.9 مليار دولار ونسبة 1.5%) والسودان (3.8 مليار دولار مقارنة مع 2.5 مليار دولار ونسبة 1.2%) والأردن (3.3 مليار دولار مقارنة مع 2.4 مليار دولار ونسبة 1.0%).

أما على صعيد **الواردات**، فقد تصدرت السعودية مجموعة الدول العربية الاثنتي عشرة إذ بلغت قيمة وارداتها نحو 58.1 مليار دولار عام 2004 مقارنة مع 51.7 مليار دولار عام 2003، وشكلت ما نسبته 27.2% من إجمالي واردات هذه المجموعة من الدول العربية، تليها الإمارات (52.4 مليار دولار مقارنة مع 45.8 مليار دولار ونسبة 25.4%) ، مصر(21.6 مليار دولار مقارنة مع 14.8 مليار دولار ونسبة 10.1%) ، المغـرب (17.5 مليار دولار مقارنة مع 14.2 مليار دولار ونسبة 8.2%)، تونس (13.8 مليار دولار مقارنة مع 12.1 مليار دولار ونسبة 6.5%)، الكويت (10.8 مليار دولار مقارنة مع 9.0 مليار دولار ونسبة 5.1%)، ليبيا (8.6 مليار دولار مقارنة مع 7.2 مليار دولار ونسبة 4.0%)، سلطنة عمـان (8.6 مليار دولار مقارنة مع 6.6 مليار دولار ونسبة 4.0%)، الأردن (8.1 مليار دولار مقارنة مع 5.7 مليار دولار ونسبة 3.8%)، سوريا (4.9 مليار دولار مقارنة مع 4.7 مليار دولار ونسبة 2.3%)، اليمن (3.8 مليار دولار مقارنة مع 3.6 مليار دولار ونسبة 1.8%) والسودان (3.6 مليار دولار مقارنة مع 2.5 مليار دولار ونسبة 1.7%).

وبوجه عام سجلت الدول العربية الاثنتا عشرة **فائضا** تقديريا في **الميزان التجاري التجميعي** عام 2004 قدر بنحو 104.6 مليار دولار مرتفعا بنسبة تقارب 48% عن الفائض المسجل عام 2003 الذي بلغ نحو 70.9 مليار دولار، **بتأثير ارتفاع الفائض التجاري** في 7 دول عربية تشمل كلا من السعودية من 47.2 عام 2003الى 68.1 مليار دولار عام 2004، الإمارات (من 21.3 مليار دولار إلى 27.9 مليار دولار)، ليبيا (من 7.5 مليار دولار إلى 12.7 مليار دولار)، الكويت (من 6.4 مليار دولار إلى 9.9 مليار دولار)، سوريا (من 1.4 مليار دولار إلى 4.5 مليار دولار)، اليمن (من 0.4 مليار دولار إلى 1.1 مليار دولار) والسودان (من 6.0 مليون دولار إلى 192 مليون دولار)، للفترة ذاتها.

وفي المقابل **انخفض الفائض التجاري** في سلطنة عمان من 5.9 مليار دولار عام 2003 إلى 4.9 مليار دولار عام 2004، كما ارتفع العجز التجاري في 4 دول عربية شملت كلا من مصر (من 6.6 مليار دولار إلى 9.0 مليار دولار)، المغرب (من 5.5 مليار دولار إلى 7.8 مليار دولار)، الأردن (من 3.4 مليار دولار إلى 4.8 مليار

دولار) وتونس (من 2.9 مليار دولار إلى 3.0 مليار دولار) للفترة ذاتها.
(انظر الملحق: جدول رقم 17)

وعلى صعيد العلاقات التجارية الدولية، واصلت (6) دول عربية (الجزائر والسعودية والسودان ولبنان وليبيا واليمن) إجراءات العضوية في منظمة التجارة العالمية، التي تدخلها (11) دولة عربية من أصل (148) دولة عضو، كما حظي العراق بصفة مراقب، كما شهد عام 2004 تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري العربي مع دول مثل الصين والهند وإيران وتركيا، ومع دول أخرى في وسط وشرق آسيا وشرق أوروبا، كما تمت إقامة أول اتحاد لغرب التجارة الامريكية في كل من المغرب ومصر ولبنان والاردن بهدف زيادة حجم التجارة بين الدول العربية والولايات المتحدة وجذب المزيد من الاستثمارات، وتواصل الانفتاح على مناطق جديدة منها تكتل (ميركوسور) الاقتصادي في امريكا اللاتينية الذي تسعى دوله لتوقيع اتفاقيات تجارية مع الدول العربية. وقد شهد العام مواصلة تعزيز العمل باتفاقيات الشراكة الأوروبية – المتوسطية التي تدخل بها ثماني دول عربية بالتعاون مع (15) دولة أوروبية، وقد وقعت سورية اتفاق الشراكة السورية – الاوروبية خلال العام، ومازالت دول مجلس التعاون الخليجي في طور المفاوضات (التي انطلقت في 1990) مع المجموعة الأوروبية.

2.2.3 التجارة العربية البينية (تقديرات 2004)

تراوحت نسبة التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة العربية الخارجية بالمتوسط حول 8.7% خلال الفترة 1999 – 2004، و باستثناء صادرات النفط والوقود المعدني فان هذه النسبة ترتفع بالمتوسط إلى 29%.

وبتحليل وضع الدول العربية التي توافرت حولها البيانات لجهة **الصادرات العربية البينية**، شكلت الصادرات العربية البينية ما نسبته 40.2% من إجمالي الصادرات الخارجية للأردن مما يدلل على أهمية الصادرات العربية البينية له، وتراوحت نسبة الصادرات العربية البينية لباقي الدول الإحدى عشرة ما بين 19.5% إلى 1.9%. ولم تتوافر بيانات متكاملة بشأن التركيبة السلعية للتجارة العربية البينية عام 2004.
(انظر الملحق: جدول رقم 17)

3.2.3 التجارة العربية البينية (بيانات 2003)

تشير البيانات الصادرة عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد إلى أن **التجارة العربية البينية** شهدت زيادة كبيرة خلال عام 2003 بنسبة 15.5% مقارنة مع عام 2002 حيث بلغت قيمتها حوالي 45.5 مليار دولار مقابل 39.4 مليار دولار للفترة المذكورة. وبلغت الصادرات البينية حوالي 25 مليار دولار (بنسبة 8.4% من إجمالي الصادرات العربية عام 2003) مقابل 20.6 مليار دولار (بنسبة 8.2% من إجمالي الصادرات العربية عام 2002) وبزيادة نسبتها 21.2%. وبلغت الواردات البينية 20.5 مليار دولار عام 2003 مقابل 18.8 مليار دولار عام 2002 بزيادة نسبتها 9.1%.